معالجة نفطها، مفهومة جيداً فهي، في معظم الأحوال، ليس لديها سوى القليل من الخيارات. ان معظمها لا يملك سوى القليل من القدرات الزراعية (ما عدا العراق، ايران، الجزائر وفنزويلا)، في حين ان اسواقها أصغر من الحد الادنى للتصنيع الحيوي. وكما قال وزير النفط الكويتي: «ان الاستثمار يجب أن لا ينظر اليه من الناحية التجارية فحسب، ولكن من الناحية الاقتصادية والفوائد الاجتماعية للأمة، وبخاصة في المدى الطويل، وكذلك كجزء من الثمن الاجتماعي، كوسيلة لملء الفراغ التكنولوجي، واقامة القاعدة الصناعية»[٤]. ولكن من اجل النجاح في هذه الجهود، تحتاج اوبك الى تعاون جوهري من قبل البلدان الصناعية.

ان المشكلة في القيام بخطط تنمية اقتصادية مثمرة قد تفاقمت جداً، بسبب الضغوط الحتمية على الحكومات لتحسين معيشة ابنائها. ان سياسة التغير الاقتصادي التدريجي، في ضوء التوقعات الطموحة، تكون، سياسياً واجتماعياً، خطرة إن لم تكن مستحيلة. لكن التحول السريع باتجاه دولة الرخاء كان، بالمقدار نفسه، مثاراً لعدم الاستقرار. إن التضخم الكبير، والاستيراد الهائل، وظهور طبقة من المواطنين غير المنتجين، والمبالغ الهائلة من الاستثمارات المخصصة في استخدامات غير انتاجية، قد انبثقت في هذا المدى القصير على الأقل. وفي هذه الفترة من التنمية العشوائية في عدد من البلدان، حدثت حركة جماهيرية من المناطق البعيدة والقرى إلى المدن. وهكذا، فان الانتاج الزراعي لم يعد يجاري الطلب عليه، وغالبا ما تردى. حتى في العراق وايران والجزائر، فان الانتاج الزراعي قد ركد او سقط. في هذه الأثناء، وفي الفترة الممتدة من العام ١٩٧٠ حتى العام ١٩٧٧، ارتفعت قائمة استيراد الأغذية في تسع دول عربية من دول الاوبك من ٨٥٠ مليون دولار إلى ٥,٦ مليار دولار[٥]. إن الأغذية الرخيصة المستوردة، قد خفضت من الانتاج المحلي، لأن المزارعين المحليين لم يعودوا قادرين على منافسة الأغذية المستوردة. إن التأكيد على التصنيع قد حرم القطاع الزراعي من المخصصات المالية اللازمة لتحسين وسائل الانتاج والمكننة والري الخ... أكثر من ذلك، ان التأكيد المغالى فيه على تلبية حاجات ساكني المدن دفع بأكثرية الناس الى المراكز المدينية بعيداً عن مزارعهم، مضيفاً بذلك الى الاختلال القائم بين القطاعين.

إن الصناعات التقليدية قد أنهيت، واتسعت في مقابل ذلك واردات البضائع الاستهلاكية بمعدلات متفجرة. انه ليس من المبالغة القول: ان النشاط الصناعي في معظم دول الاوبك هو نشاط صغير وبدائي. وفي الواقع فالصناعات في هذا القطاع تميل الى ان تكون صناعات استخراجية او من المستوى البدائي في المعالجة. ففي السعودية، مثلاً، كان التصنيع غير النفطي بالنسبة للقيمة المضافة للفرد الواحد من المستوى المتدني الموجود في اصغر بلد افريقي، وهو ١٦ دولاراً للفرد في العام ١٩٧٥[٦]. ان القيمة المضافة للتصنيع غير النفطي في معظم دول الاوبك لا تزال تحت ١٢٪ من مجمل الناتج القومي.

على أنه في السنوات الأخيرة، قامت الدول المصدرة للبترول، جميعها تقريباً، بوضع خطط تنمية صناعية طموحة، ومن المحتمل ان يوسع هذا اسهام القيمة المضافة للتصنيع غير النفطي في الناتج العام. الا ان هذه الدول، مع ذلك، تواجه مشاكل ارتفاع الاجور